

كما تحدث عن أحوال المسند إليه والمسند، من تقديم وتأخير وحذف وحذف، وتعريف وتنكير، ثم عن الاستفهام وخروجه عن معناه^(١).

وقد استفاد الإمام عبد القاهر بآراء سيبويه، وأشار إليه في الدلائل مرات بقوله: صاحب «الكتاب» كما ترى ذلك في باب التقديم وباب الحذف^(٢) وغيرهما كثير.

* أبو عبيدة معمر بن المثنى واضح كتاب «مجاز القرآن» وهو - وإن لم يقصد به المجاز بمعناه الفني الذي عُرفَ عند البلاغيين فيما بعد فقد وردت في ثنايا كتابه مسائل بلاغية مختلفة لم يسمها هو باسمها وإنما نهج في تحليلها نهجا بلاغيا بلا أدنى نزاع.

خذ إليك - مثلاً - قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] بقول أبو عبيدة: مجازة، سل أهل القرية، ومن في العير^(٣).

وقال في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرَّيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢] من مجاز ما جاءت مخاطبته ومخاطبة الشاهد. ثم تركت وحولت مخاطبته هذه إلى مخاطبة الغائب^(٤).

ويذكر في عكسه - التحول من الغائب إلى الشاهد^(٥) - قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ يَتَمَطَّىٰ﴾ * أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿ [القيامة: ٣٣-٣٤] وغير خاف أن البلاغيين المتأخرين قد دَعَوْا المثال الأول بالمجاز العقلي، والإيجاز بالحذف، كما دعوا المثالين الثاني والثالث بالإلتفات من الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى الخطاب، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً.

والكتاب - بعد - حافل بمثل هذه اللمحات^(٦) ولم نرد بما ذكرناه إلا مجرد التمثيل.

(١) نفس المصدر (ج ١ ص: ١٣٨ - ١٤٠ - ١٤١ - ٣١٨ - ٣١٩)

(٢) دلائل الاعجاز (٨٤ - ١١٢) تعليق رشيد رضا

(٣) مجاز القرآن (٨) (٤) مجاز القرآن (١١)

(٥) نفس الموضع

(٦) انظر مثلاً (ص ١٩، ص ١٠) من نفس الكتاب

* أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (م ٢٥٥ هـ) مؤلف كتاب «البيان والتبيين» و«الحيوان» وهو من هو في الدراسات الأدبية والبلاغية حتى لتعد جهوده فيها ثروة ليس لها مثيل في الكتابات المبكرة، وقد حفل كتابه «البيان والتبيين» بصور متعددة من المباحث البلاغية بالذات، كما تناثرت أمثلة منها في كتابه «الحيوان» وخطا البحث البلاغي على يديه خطوات خالدة الأثر.

فقد تحدث عن مقتضى الحال ووجوب مراعاته، وعن صفات الألفاظ، وعن المجاز والاستعارة، والإيجاز والأطناب والتشبيه والسجع والازدواج، والكناية والتعريض عن البديع وشعرائه^(١).

والواقع أن جهود الجاحظ في الصور البلاغية يضيق عنها المقام هنا وهو بحق من رواد نظرية النظم التي تعهدها الإمام عبد القاهر من بعده حتى أصبحت دوحة وارقة الظلال، يانعة الثمار.

* أبو عبد الله محمد بن مسلم بن قتيبة (م ٢٧٦ هـ) واضع كتاب: «تأويل مشكل القرآن» وقد بذل فيه المؤلف جهدا طيبا في الدفاع عن القرآن ورد شبه الطاعنين، وإذا كان ابن قتيبة وكتابه هذا غنيا عن التعريف، فما يهمنا هنا أن نذكر أن المباحث البلاغية في كتابه قد استبدت بمقدار كبير منه، وفيه تحدث عن:

المجاز، الاستعارة، المقلوب من الكلام، الحذف والاختصار، التكرار، الأطناب، الكناية والتعريض، مخالفة ظاهر اللفظ معناه^(٢).

كما تحدث عن الأدوات وشرح وجوه تضمينها المعاني المختلفة حسب ورودها في آي القرآن الكريم سورة سورة.

* أبو العباس عبد الله بن المعتز الشاعر الناقد الأديب: (م ٢٩٦ هـ) واضع كتاب «البديع» أول مؤلف منهجى في علوم البلاغة، كما يقول هو عن

(١) انظر في هذا كله: البيان والتبيين ج ١ صفحات: ١٤٤، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٩٦،

- وج ٣ صفحات ٣٠١، ١١٦ والحيوان ج ٥ صفحات ٣٣، ٣٥، ٣٨.

(٢) تأويل مشكل القرآن (١٠٣ - ٢٩٨) تحقيق السيد أحمد صقر

نفسه: «وما جمع فنون البديع، ولا سبقنى إليه أحد»^(١)، ولكتابها هذا قيمة خاصة نوجزها فيما يلى:

أولاً: إنه أول كتاب فى التأليف البلاغى ذكر فيه مؤلفه فنونا بلاغية كانت نواة لمن جاء بعد، وهى خمسة فنون أطلق عليها اسم البديع وهى: الاستعارة، والطباق، والجناس، والمذهب الكلامى ورد الاعجاز على ما تقدمها ثم أردف عليها فنونا أخرى دعاها محاسن الكلام، منها: الالتفات، والاعتراض، وتجاهل العارف، وحسن التشبيه، والتعريض، والكناية، وتأكيد المدح بما يشبه الذم.

ثانياً: أنه أكثر من الشواهد الماثورة جامعا بين الشواهد القرآنية، وما هداه إليه نظره من الحديث الشريف، ثم الشواهد الشعرية والنثرية. وكان طويل الباع حقا فى كل ما عرض له.

ثالثاً: جعل هذه الفنون أساساً للنقد الأدبى، وقام هو بتأصيل هذه الفكرة، مثلما صنع فى التفرقة بين الاستعارة الجيدة، والاستعارة القبيحة، والطباق المحمود والطباق المعيب.

رابعاً: إنه ثروة لغوية وبلاغية ونقدية أبان فيه مؤلفه أن هذه الفنون وماشاكلها موجودة من قديم فليس لبشار ولا لمسلم بن الوليد، ولا لأبى نواس أن يدعوا أنهم أرباب البديع، وإنما كثر فى أشعارهم فعرفوا به، ولما كان هذا هو الهدف من وضع الكتاب أبان المؤلف أنه لم يقتصر على هذه الفنون جهلا منه بغيرها.

«وإنما غرضنا من هذا الكتاب تعريف الناس أن المحدثين لم يسبقوا المتقدمين إلى شىء من أبواب البديع»^(٢).

* أبو الفرج قدامة بن جعفر (م ٣٣٧ هـ) واضع كتاب «نقد الشعر» فى الأدب والنقد والبلاغة، وهو وإن لم يكن همه التأليف فى علوم البلاغة، فإنه

(١) البديع (ص ١)

(٢) البديع (ص ٣، ص ٥٧)

تطرق إلى الكثير من فنونها، منها التشبيه الذى عرفه وبين كيف يكون صحيحا ومثل له وذكر بعض أنواعه الجيدة^(١).

كما ذكر المقابلة، والتتميم، والمبالغة، والتكافؤ^(٢)، والالتفات^(٣)، والأرداف، وهو الكناية عند البلاغيين، فقد مثل له بقول الشاعر:

بعيدة مهوى القرط إما لنوفل أبوها، وإما عبد شمس ولهاشم
ثم قال:

«أراد الشاعر أن يصف طول الجيد فلم يذكره بلفظه الخاص به، بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد، وهو بعد مهوى القرط^(٤)».

وهذا بعينه هو المعنى الكنائى عند البلاغيين المتأخرين. ومنها التوشيح والايغال، والطباق والجناس، وقد بلغت الفنون البلاغية - عنده - عشرين فنا.

بيد أنه قد اضطرب فى بعضها كما سبق أن ذكرنا أنه أطلق على بعض أمثلة الطباق اسم التكافؤ، ثم عاد وأدخل بعض أمثلة الجناس فى فن «الطباق» وعرفه تعريف الجناس^(٥) كما صنع يقول الأقوه الأودى:

وأقطع الهوجل مستأنسا بهوجل عيرابة عنتريس

الهوجل الأولى: الأرض البعيدة، والهوجل الثانية: الناقة العظيمة.

وقد تعقبه أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى، وبين خطأه ولحاه، لأنه خالف من تقدمه، وما كان له ذلك^(٦)؟!

* أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى (م ٣٧١ هـ) صاحب كتاب «الموازنة بين شعر أبى تمام والبحترى» وهو أحد مؤلفي أشهر كتابين عرفا فى القرن الرابع الهجرى حفلا بمسائل النقد والموازنة بين النصوص الأدبية وتحليلها

(١) نقد الشعر (١٢٤ - ١٣٣) ت: د. عبد المنعم خفاجى

(٢) والتكافؤ عنده هو «الطباق» عند البلاغيين، انظر نقد الشعر ص ١٤٧، وما بعدها

(٣) وهو غير الالتفات الذى استقر أمره عند المتأخرين انظر كتابه (ص ١٥٠)

(٤) انظر كتابه ص (١٥٨)

(٥) نقد الشعر (ص ١٦٢) وما بعدها

(٦) الموازنة (ج ١ ص ٢٩١) ت: السيد أحمد صقر

تحليلاً دقيقاً واتخذنا من الفنون البلاغية أساساً لصور من نقدهما، وتعانقت فيهما الوجوه البلاغية والقيم النقدية في وضوح ورقة.

وأبو القاسم قد عني في كتابه بنقد اللفظ والمعنى معاً، وهما لُحمة البلاغة والنقد وسداهما.

ومن أبرز ما تحدث عنه الآمدي: الطباق والجناس والاستعارة حسنهما وردبثها، كما يضع تعريفاً للبلاغة بعامة^(١).

وأفاض الآمدي في موضوع السرقات الشعرية^(٢)، وهو موضوع تناوله البحث البلاغي فيما بعد، وعرض له الإمام نفسه^(٣) ومما يؤخذ على الآمدي أنه يسرد النماذج سرداً مجرداً خالياً من أي توجيه، وأحياناً يكتفى بالتعليق الموجز عليها. ولو أنه فعل لكان كتابه أكثر قيمة مما هو عليه الآن، ومهما يكن فإن الكتاب ثروة عظيمة ويعد لبنة قوية في تراثنا الأدبي والنقدي. وفن الموازنات.

* أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني: (م ٣٩٢ هـ) صاحب كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه وكتاب الوساطة هو الكتاب الثاني بعد الموازنة في إثراء الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية والموازنات بين النصوص، نصب الإمام الجرجاني من نفسه قاضياً في محكمة «الأدب» ليفصل بين المتنبي وخصومه.

ومعروف أن موضوع الكتابين: الموازنة والوساطة واحد - في الغالب - وهو شعر المتنبي وشعر البحتري وأبي تمام، ولكن منهج المؤلفين مختلفة، فبينما يظهر تعصب الآمدي للبحتري إذا بالجرجاني يسوى بين الشاعرين من حيث المبدأ ويجعل تقديم أيهما على الآخر تبعاً لتفوقه عليه في الإجازة والسلامة من العيوب.

البحتري أحسن حين قال:

ومثل نذاك أذهلني حبيبي وأكسبني سلوا عن بلادي^(٤)

(١) الموازنة (صفحات: ١٢٥ - ١٧٥ - ثم ص ١٨١ وما بعدها

(٢) الموازنة (ج ١ - ٣١١) وما بعدها

(٣) أسرار البلاغة (٢٣٨) وما بعدها

(٤) ديوان البحتري: (ج ١ ص ١٣٩)

وأبو الطيب أساء غاية الاساءة حين قال فى نفس المعنى :
 أُمْنَسَى السكون وحضرموتا ووالدتى وكندة والسبيعا (١)
 وأبو الطيب : أجاد وأحسن حين قال :
 إذا كان شم الروح أدنى اليكم فلا يرحتى روضة وقبول (٢)
 والبحترى أقل جودة حين قال فى نفس المعنى :
 يذكركنا ربا الأحبة كلما تنفس فى جنح من الليل بارد (٣)
 بهذا المنهج العادل مضى الجرجاني يصدر أحكامه النقدية بين الشعاعين
 وغيرهما من الشعراء الذين عرض لشعرهم (٤).
 ومن أسس النقد التى أدار عليها الجرجاني الأمر فى كتابه الوجوه البلاغية
 كالاستعارة والتجنيس والطباق والتقسيم والتصحيح، وجمع الأوصاف وبراعة
 الاستهلال وحسن التخلص والخاتمة (٥).
 كما أنه قد تعرض للفرق بين الاستعارة والتشبيه البليغ وهى مسألة بلاغية
 كثر الجدل حولها بعد الجرجاني ولم يتعرض لها أحد من قبله على الإطلاق وقد
 أشار هو إلى أن بعض من سبقه يخلطون بينهما حيث عد قول أبى نواس :
 والحب ظهر أنت راكبه فإذا صرفت عنانه انصرفا
 ثم بين فى وضوح الفرق بينهما (٦).
 وقد تلقف الإمام عبد القاهر الجرجاني هذه الفكرة من يد القاضى على ابن

(١) ديوان أبى الطيب : (ج ٤ ص ٦٦) والسكون وحضرموت وكندة - والسبيع أسماء مواضع.

(٢) ديوان أبى الطيب : (ج ٣ ص ٩٦)

(٣) ديوان البحترى : (ج ١ ص ١٣٦)

(٤) الوساطة (٢٦٩) وما بعدها . ط . الحلبي ت وشرح محمد أبو الفضل ابراهيم وعلى محمد الجاوى . القاهرة .

(٥) الموازنة (٣٤ - ٤٨)

(٦) الموازنة (٢٤١)

عبد العزيز وقلب فيها وجوه القول واستبدت بقدر كبير من كتابه الأسرار^(١). وقد حملنا كثرة الخلاف فيها على وضع رسالة خاصة حاولت فيها الفصل بين الآراء^(٢).

* أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (م ٣٩٥ هـ) ذو المؤلفات العديدة فى اللغة والنقد والأدب ويهمنى فى هذا المجال «كتاب الصناعتين»: الكتابة والشعر، وهو أول كتاب منهجى بعد «بديع ابن المعتز» يخطو بالدرس البلاغى خطوات واسعة إلى الأمام، فبعد أن كانت الفنون البلاغية ثمانية عشر فى بديع ابن المعتز، وبلغت عشرين فنا فى كتاب قدامة بن جعفر «نقد الشعر» قفزت إلى خمسة وثلاثين فنا فى «الصناعتين» لأبى هلال، أطلق على جميعها اسم: البديع، وفيها مباحث بيانية ومعانية، وبديعية، فمن البيان عقد فصلا للاستعارة وذكر فيه كثيرا من مباحثها: الهدف: منها وفضلها على الحقيقة؛ والجامع فيها، والاستعارة المعيبة، وأفاض فى التمثيل لها من مختلف الكلام^(٣).

ومن المعانى فصول لكل من: التذليل، الإيفال، التكميل، الاعتراض^(٤) ومن البديع، وهو كثير فى كتابه، عقد فصولا لكل من:

الطباق - التجنيس - المقابلة - صحة التقسيم، وغيرها^(٥).

هذا، وقد تعرض فى غير هذا الباب (الثامن) الذى وقفه على دراسة ألوان البديع، لفنون أخرى من البيان والمعانى والبديع فى بعض الأبواب التى تقدمت، فنراه قد عقد فصلا للتشبيه قلب وجوه القول فأجاد وأصاب، ثم عقد فصلا آخر تحدث فيه عن «التشبيه المعيب»^(٦).

ومن المعانى تحدث عن الإيجاز والاطناب والمساواة.

ومن البديع تحدث عن السجع^(٧)، وكان هذه الأنواع لا تدخل - عنده - فى

(١) أسرار البلاغة (٢٧٨) وما بعدها

(٢) التشبيه البليغ هل يرقى الى درجة المجاز ط دار الأنصار - القاهرة

(٣) الصناعتين (٢٧٤ - ٣١٥) ط: الحلبي ت محمد أبو الفضل ابراهيم وعلى محمد البجاوى.

(٤) نفس المصدر صفحات: ٣٨٧ - ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٠

(٥) نفس المصدر (من ٣١٦ - ٣٥١) (٦) نفس المصدر (من ٣٤٤ - ٣٦٥)

(٧) نفس المصدر (٣٦٦ - ٣٧٠)

معنى « البديع » الذى كان يطلق فى عهد أبى هلال على الصور البلاغية كلها. هذا عذره، وقد حفل كتابه بكل جميل فى فنى الكتابه والشعر، كما برزت الوجوه البلاغية ذات خطر عظيم فى ذوقه الأدبى ومنهجه النقدى وتعاذلت فيه كفتا النقد والبلاغة.

فلا جرم أن يطبق ذكره الآفاق وأن يخترق مسامع الزمن، ويحل من الأرض فى كل مكان فيه عشاق للأدب وفنونه.

شئ من نقده:

قال: « فمن بديع التشبيه قول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى

فشبه شيئين بشيئين: الرطب بالعناب. واليابس بالحشف، فجاء فى غاية الجودة.

ومنه قول بشار:

كأن مثار النقع فوق رءوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

فشبه اظلمه الليل بعثار النقع، والسيوف بالكواكب، وبيت امرئ القيس أجود، لأن قلوب الطير رطبا ويابسا أشبه بالعناب والحشف من السيوف بالكواكب^(١).

وأبو هلال - هنا - يسوى بين تشبيهى امرئ القيس ويشار فى أن كلا منهما تشبيه مفردين بمفردين، وعلى هذا أقام نقده لهما. والمتأخرون على أن التشبيهين مختلفان.

فتشبيه امرئ القيس من قبيل التشبيه المتعدد. أما تشبيه بشار فتشبيه مركب، المشبه فيه هيئة منتزعة من أمور عدة والمشبّه به كذلك. ولو أن أبا هلال فطن لما لحظه المتأخرون لما رأى هذا رأى بل لما قارن بين النصين أصلا، إذ لكل منهما منزع وغرض^(٢).

(١) نفس المصدر (٢٥٦)

(٢) انظر فى النصين: الايضاح للخطيب (١٢٩، ١٣٩) وشروح التلخيص: ج ٣ ص: ٣٤٨، ٣٦١، واسرار البلاغة (١٥١-١٦٩) والعمدة: ج ١ ص ٢٩٠.

* أبو الحسن بن رشيق القيرواني (م ٤٦٣ هـ) الأديب الناقد صاحب الكتاب القيم الذي ذاعت شهرته في المغرب والمشرق، وحل لدى عارفه المحل الأرفع: «العمدة في صناعة الشعر ونقده»، وهو معاصر للإمام عبد القاهر بيد أنه توفي قبله بثمانى سنين على المشهور وبخمس عشرة سنة على القول بأن وفاته كانت عام ٤٥٦ هـ، والأول هو أحد ثلاثة أقوال لابن خلكان^(١)، والثانى هو اختصار ياقوت الحموى^(٢)، وهو أحد الأقوال الثلاثة لابن خلكان.

والمؤلف - بعد بحوثه القيمة فى الشعر - عنى عناية فائقة بفنون البلاغة وله فيها جولات ممتعة حقاً، وهو يطلع علينا - بين الحين والحين - بلمحاته النقدية المعبرة، جامعا بين صفاء ذوق الأديب، وحدة ذكاء الناقد والبصير بقيم الجمال فى العمل الأدبى والعيوب والمآخذ العالقة به، وكان للوجوه البلاغية دور جليل الشأن فى نقده وتوجيهه، والمطلع على كتابه يدرك أن الناقد الفنى شديد الحاجة إلى تلك الوجوه، وإلا كان كمن يتنفس برئة واحدة.

وفوق دراسته للألفاظ والمعانى فقد عقد أبوابا لفنون البديع قال فى مقدمتها:

«والبديع ضروب كثيرة، وأنواع مختلفة، أنا أذكر منها ما وسعته القدرة وساعدت فيه الفكرة إن شاء الله»^(٣).

ثم يبدأ بباب «المجاز» ويعرفه ويقول أنه خاصية امتازت بها لغة العرب عن سائر اللغات. ويدافع عن المجاز فيرد على من يقول بأن المجاز ضرب من الكذب، ويستشهد فى رده «المقنع البليغ بكلام لعبد الله بن مسلم بن قنينة ثم يورد صورا منه تردد بين المجاز العقلى، والمجاز بالحذف، والمشاكلة والاستعارة المكنية»^(٤).

ويتلوه باب الاستعارة ويورد أنواعا مشيرا إلى مختارها ومعيبها (٥) ثم باب

(١) ابن خلكان (ج ١ ص ٣٧٧) ت: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.

(٢) معجم الأدباء (ج ٨ ص ١١٠) وما بعدها.

(٣) العمدة: (ج ١ ص ٢٦٥).

(٤) العمدة: (ج ١ ص ٢٦٦) وما بعدها.

(٥) نفس المصدر: (ج ١ ص ٢٦٨) وما بعدها.

التمثيل، وباب الإشارة، ومنها التعريض والكناية والتلويح، وباب التبع وقد جمع بين أمثله صوراً من الكناية، وأخرى من التشبيه وتحدث عن التشبيهات العقيمة. وأفاض في باب التجنيس، ثم باب الترديد، وباب التصدير، وباب المطابقة، والمقابلة، وباب التقسيم وباب التسهيم، وباب الاستطراد، وباب الالتفات، وباب المبالغة... الخ (١).

والواقع أن ابن رشيق أكثر بصراً بفنون البلاغة ممن تقدم عليه وأن استفاد هو بآثارهم، وكان أميناً في نقله عنهم، وكتابه يعد - فعلاً - عمدة في موضوعه، مثلما اختار له هو نفسه، ولا يمكن لكاتب أن يصف ذلك وصفاً دقيقاً. فالكتابة عنه لاتسد مسد الرجوع إلى الكتاب نفسه.

شيء من نقده:

قال في الاستعارة المختارة:

ومما اختاره ابن الأعرابي وغيره قول أرتاة بن سهية:

فقلت لها يا أم بيضاء أننى هريق شبابى واستشن أديمى

فقال: هريق شبابى لما فى الشباب من الرونق والظراوة التى هى كالماء، وقال: استشن أديمى، لأن الشن هو القرية اليابسة فكان أديمة صار شنا «قرية يابسة» لما هريق ماء شبابه فصحت له الاستعارة من كل وجه ولم تبعد (٢).

وقال في الاستعارة المعيبة:

ولو كان البعيد احسن استعارة من القريب لما استهجنوا قول أبى نواس:

بح صوت المال مما منك يشكو يصيح

فأى شيء أبعد استعارة من صوت المال؟ فكيف حتى بح من الشكوى والصياح؟ مع أن له صوتاً حين يوزن أو يوضح.. لأن معناه لا يتركب على لفظه إلا بعيداً.

وكذلك قول بشار:

(١) نفس المصدر (ج ١ ص ٣٠٢-٣٣٥ وج ٢ ص ٥٧-٥٧).

(٢) نفس المصدر (ج ١ ص ٢٧٤).

وجذت رقاب الوصل أسياف هجرها وقدت لرجل البين نعلين من خدى
فما أهجن «رجلَ البين» وأقبح استعارتها. ولو كانت الفصاحة بأسرها
فيها، وكذلك رقاب الوصل (١).

على هذا النهج مضى ابن رشيق - رحمه الله - فى عمدته.

* الأمير أبى محمد عبد الله بن سعيد الخفاجى (م ٤٦٦ هـ) مؤلف كتاب
«سر الفصاحة» وللكتاب نصيب كبير من اسمه، فقد حفل بالدراسات اللغوية
والأدبية والنقدية، وخاض مؤلفه فى كثير من مسائل البلاغة وأدت دورا ملموسا فى
نقده، وبخاصة حين تناول أقوال فحول الشعراء (٢) ونقد كبار النقاد (٣)، بالإضافة
إلى بحوثه المتمعة فى تحديد معنى الفصاحة فى المفردات والتراكيب، وبحثه فى
المعانى، وتحليلاته الرائعة للكثير من النصوص صحيحها وعليلها.

وكتابه: «سر الفصاحة» من أروع ما أفرزته القريحة العربية فى القرن
الخامس الهجرى، عصر عبد القاهر الجرجانى الذى شهد وثبات فتية فى النقد
والأدب والبلاغة وكثير من العلوم الأخرى، وقد اعتصر رواده نتاج القرن الرابع،
وتمثلوه خير تمثيل فصنعوا منه رحيقاً حلوا المذاق طيب الشذا. مايزال العارفون
يحمدون ورده.

شئ من نقد ابن سنان:

قال رحمه الله: «وقد كنت مثلت فى بعض المواضع للاستعارة المحموده
والمذمومة بيتين:

احدهما قول أبى نصر بن نباته:

حتى إذا بهر الأباطح والربا نظرت إليك بأعين النوار

فنظر أعين النوار من أشبه الاستعارات وأليقها، لأن النوار يشبه العيون، وإذا

(١) نفس المصدر (ج ١ ص ٢٦٩، ٢٧٠).

(٢) مثل زهير، والنابغة، وامرئ القيس، وبيشار والشريف الرضى.

(٣) مثل الصولى، والآمدى صاحب الموازنة.

كان مقابلا لمن يجتاز ويمر فيه كان كأنه ناظر إليه وهذه (هى) ... الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيه .

والبيت الثانى قول أبى تمام :

قرت بقران عين الدين واشتترت بالاشترين عيون الشرك فاصطلمما (١)
وقرة عين الدين، واشتتار عيون الشرك من أقبح الاستعارات، لعدم الوجه الذى جعل للدين والشرك عيوناً. ومع تأمل هذين البيتين يفهم معنى الاستعارة، لأن النوار والشرك لآعيون لهما على الحقيقة، وقد قبحت استعارة العيون لأحدهما (الشرك) وحسنت للآخر (النوار) وبيان العلة فيه أن النوار يشبه العيون، والدين والشرك ليس فيهما ما يشبهها ولا يقاربها وهذه طريقة متى سُلِكَتْ ظهر المحمود فى هذا الباب من المذموم (٢) .

وبهذا التحليل والوضوح قطع ابن سنان رحلته الطويلة فى سر فصاحته .

* * *

(١) قران والاشتران : علما . واشتترت : انقطعت واصطدم : استؤصل وايبذ : يعنى أن الدين انتصر والشرك هزم .

(٢) انظر سر الفصاحة (١١٣ - ١١٤) ت : د . عبد المتعال الصعبدى .

دراسات فى الاعجاز على أسس بلاغية من الجاحظ الى عبد الجبار

أبرزنا فى الصفحات السابقة نمو المباحث البلاغية فى ظل الأعمال اللغوية والأدبية والنقدية، من عصر سيبويه إلى عصر ابن رشيق وابن سنان، وهما معاصران للإمام عبد القاهر الجرجاني. ومؤلفات اللغة والأدب والنقد - عموماً - كانت أرضاً خصبة لإنبات الفنون البلاغية - كما رأينا - وبقي جانب واحد من النشاط العلمى والفكرى وكان مسرحاً لإزدهار الفنون البلاغية. هو البحث فى إعجاز القرآن الكريم من الجاحظ إلى القاضى عبد الجبار (٢٥٥ - ٤١٥ هـ) وهى الفترة التى سبقت مباحث الإمام عبد القاهر فى المعانى والبيان وبعض فنون البديع، ولإيضاح عمل هذه الفترة نقول فى إعجاز:

أما الجاحظ فيكفى أنه وضع كتابه «نظم القرآن» وكان أول من اهتمدى إلى فكرة النظم التى نمت وترعرت على أيدي من بعده كالواسطى، وعبد الجبار ثم الإمام عبد القاهر الجرجاني. وفى كتابه (البيان - والحيوان) إيماءات قيمة فى تحليل فكرة النظم ودلالات الألفاظ والتراكيب^(١).

وتلا الجاحظ ابن قتيبة وقام بأعظم دراسة عن القرآن فى كتابه «تأويل مشكل القرآن» الذى تقدم الحديث عنه، وننقل منه هذا النص الذى لم نذكره هناك «وللعرب المجازات فى الكلام، ومعناها طرق القول ومآخذه ففيتها الاستعارة والتمثيل والقلب - التقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح، والكناية والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجمع، والجمع خطاب الواحد، والواحد والجمع خطاب الإثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، ولفظ العموم لمعنى الخصوص وبكل هذه المذاهب نزل القرآن^(٢)».

وأتبع ابن قتيبة هذه الإشارات بشرح واف لها ولغيرها فكان كتابه ثروة فى دراسة أسلوب القرآن الحكيم أثابه الله خيراً على غيرته الواعية وحبه لكتابه الكريم ويحيىء بعد ابن قتيبة أبو عبد الله محمد بن يزيد الواسطى (٣٠٦ هـ) ويضع

(١) انظر - مثلاً - الحيوان (ج ١ ص ١٥٣) و(٤ ص ٢٨٩) والبيان... (ج ١ ص ٣٣٢٨) و(ج ٢ ص ٧) وما بعدها.

(٢) تأويل مشكل القرآن (١٥) وما بعدها.

كتاباً في إعجاز القرآن أفاد منه عبد القاهر الجرجاني بدليل أنه شرحه شرحين شرحاً كبيراً دعاه: المقتضب، وآخر صغيراً^(١)، وهذا الكتاب وإن لم نطلع عليه فلا نزاع أن له أثراً في كتابات الإمام عبد القاهر التي من أجلها نكتب هذا الموضوع، لذا آثرنا الإشارة إليه هنا.

ويتلو الرماني الواسطي: (م ٣٨٦ هـ) فيضع كتابه: «النكت في إعجاز القرآن» فيرجع الإعجاز إلى سبع جهات إحداها البلاغة ثم يهتم بهذه الجهة ويتحدث عنها من خلال عشرة وجوه هي:

«الإيجاز - التشبيه - الاستعارة - التلاؤم - الفواصل - التجانس - التصريف - والتضمين - المبالغة - حسن البيان^(٢)».

ثم يشرح هذه الوجوه العشرة وجهاً وجهاً في إيجاز وإيضاح ويورد عليها كثيراً من الأمثلة القرآنية ويحلل كل مثال بما يشرح معناه ويقوى وجهة نظره هو. ثم يأتي أبو سليمان محمد بن إبراهيم الخطابي (م ٣٨٨ هـ) ويضع كتابه: «إعجاز القرآن» ويوضح مذهبه فيه بقوله:

جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظم التأليف مضمناً أصح المعاني... وواضعا كل شيء منها في موضعه الذي لا يرى شيء أولى منه، ولا يرى في صورة العقل أمر أليق منه، مودعا أخبار القرون الماضية، ومانزل من مثلات الله بمن عصى وعاند منهم، منبهاً عن الكوائن المستفيلة في الأعصار الباقية من الزمان، جامعاً في ذلك بين الحجة والمحتج له والدليل والمدلول عليه، ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا إليه، وأنبا عن وجود ما أمر الله به ونهى عنه^(٣).

ثم يمضى وينتهي إلى القول بأن القرآن هو أعلى مراتب الكلام مؤيداً بالدليل^(٤).

(١) انظر «اعجاز القرآن والبلاغة النبوية» ص ١٥، لمصطفى صادق الرافعي.

(٢) انظر «ثلاث رسائل في اعجاز القرآن» ص ٧٥ وما بعدها. ط دار المعارف القاهرة.

(٣) نفس المصدر (ص ٢٦) وما بعدها.

(٤) انظر (٣٦) من نفس المصدر.

* ويتناول قضية الإعجاز رجل من أعلام الاشاعرة أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (م ٤٠٣ هـ) ويخط كتابه «إعجاز القرآن» وهو سجل حافل بالدراسات الجادة والمادة الغزيرة والعرض الجميل والتحليل الممتع:

فقد فصل القول في نظم سورتي غافر وفصلت، وسورة النمل، وعرض نماذج من خطب النبي عليه السلام وخطب أصحابه، كما عمد إلى عرض الكثير من أقوال الشعراء ونقدها، كما ذكر نماذج من قصيدة امرئ القيس: قفانبك. وبين ما فيها من عيوب مع أنها معدودة من عيون الشعر، وكذلك لامية تأبط شرا وغيرهما.

و عرض أقوال القدماء في معنى الإعجاز، ثم بسط القول حول الوجه الذي رآه معجزا، وهو يرجع إلى «النظم العجيب والتصرف في فنون القول» ويشرح هذه الوجه في عشرة عناصر بينها في كتابه ثم اتبعها بشرح واف (١). وأهم فصول الكتاب هو المعنون له بـ «البديع من الكلام» وقدم الكثير منه، وله فيه طريقتان:

إحداهما: أن يمثل وينص على اسمه كما فعل في قول امرئ القيس:
ليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى
حيث قال: وذلك من الاستعارة الملحية (٢).

وكما سمي المبالغة بقوله: «ومن البديع عندهم الغلو والإفراط في الصفة، وذكر من أمثلتها قول عنتره:

فأزور من وقع القنا بلبانه وشكى إلى يعبره وتحمحم (٣)

والثانية: أنه يكتفى بالتمثيل دون أن يسمى النوع الممثل له كقوله: «ذكروا أن من البديع في القرآن قوله جل ذكره: ﴿وَخَفِضَ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الاسراء: ٢٤].

(١) إعجاز القرآن للبلاقي (٣٥ - ٥٠) ت السيد أحمد صقر.

(٢) نفس المصدر (٧١).

(٣) نفس المصدر (٧٧).

وقوله: (١) «ربنا تقبل توبتي، واغفر حوبتي» (١)
ومعروف أن الآية الكريمة من قبيل الاستعارة المكنية، أما الحديث الشريف
ففيه جناس بين: «توبتي وحوبتي».

وظاهر أنه يطلق البديع على فنون «البلاغة» كلها معاني وبيانا وبديعا فقد
ساق الحديث: «: إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا يُسلم «ضمن أنواع البديع
وهو مجاز عقلي من قبيل» المعاني، لأن التصرف فيه حصل في الإسناد (٢).

وبعد أن أفاض في ذكره هذه الفنون أوضح أن الإعجاز ليس عن طريقها.
والسبب - عنده - أن هذه الفنون المسماة بـ «البديع» يمكن حذفها والإجادة فيها،
وقد حدث أن كثيرا من الشعراء استعملوها في أشعارهم ما بين محسن ومسيء،
كما فعل أبو تمام في لاميته:

متى أنت عن ذهلية الحى ذاهل وصدرك منها صدة الدهر آهل
والإعجاز لا يكون إلا بأمور لم تجربها العادة (٣).

هذا غيض من فيض من جهود الباقلاني الرائعة حقا التي تعتبر تنويجا
للدراستات المتقدمة.

* أبو الحسن محمد بن الطاهر الشريف الرضى (م ٤٠٦ هـ) واضع
كتابي: «تلخيص البيان في مجازات القرآن» ثم «المجازات النبوية» وهو وإن لم
يكن همه البحث في «الإعجاز» فإن كتابيه يستحقان أن يذكر في رصد البحوث
البلاغية التي سبقت جهود الإمام عبد القاهر. وكلمة «المجاز» عند الشريف
يختلف معناها عن المغنى الذي أراده أبو عبيدة منها في كتابه «مجازات القرآن»
المتقدم ذكره. أبو عبيدة يريد منها: التفسير والبيان سواء كان مجازاً بحق أم
خلت منه.

أما الشريف فقد أراد المعنى المقابل للمعنى الوضعي، ولكنه لم يفرق تفرقة

(١) أى قول الرسول عليه السلام.

(٢) انظر (٦٦-٦٧).

(٣) نفس الموضع: يسلم: يقارب.

(٤) انظر في البديع ورأى المؤلف فيه (٦٦-١١٢).

دقيقة بين أنواع المجاز فكله عنده استعارة حتى، أنه أدخل صور المجاز العقلي في الاستعارة ولعله أوحى إلى السكاكي بهذه الفكرة فانكر المجاز العقلي وأدخله في صور الاستعارة المكنية كما هو معروف من مذهبه.

وقد تتبع الشريف القرآن سورة سورة ونص على ما في كل سورة من مجاز أو كناية تراءت له.

وفي كتابه الثاني عمد إلى ذكر ثلاثمائة وستين نصا عزاها إلى النبي ﷺ وتمتاز بأنها عبارات قصيرة المبني غزيرة المعنى واتبع كل نص منها ببيان ما فيه من مجاز، وظاهر أنه يجعل الكناية من المجاز. وقد صرح به في مواضع مثل قوله عليه السلام:

«أسر عكن لحاقا بى أطولكن يدا» إذ قال فيه بعد أن فسره بالكرم «وكنايته عليه السلام عن هذا المعنى بطول اليد مجاز واتساع»^(١).

والآثار التي ذكرها الشريف في حاجة إلى تخرج فإن فيها نصوصاً مطعوناً فيها. ولم أر أحداً من محققى الكتاب حرص على تخريج آثاره، ومن الطريف أننى توجهت بهذا السؤال: لِمَ لم تخرج الآثار التي وردت في الكتاب إلى حد محققه فقال:

لو خرجتها ما بقى منها إلا القليل...!

وبعد فإن جهود الشريف يمكن أن تكون الروافد التي سكبت ماءها في قوارير الإمام عبد القاهر. لهذا آثرنا الإشارة إليها هنا.

* القاضي أبو الحسن عبد الجبار الإسدي المعتزلي: (م ٤١٥ هـ)، وللإمام عبد الجبار صلة خاصة بكتابات الإمام عبد القاهر الجرجاني لسببين: ثانيهما: أوثق عرى بها من أولهما.

فالأول: إن عبد الجبار أقرب المتقدمين إلى عبد القاهر زمناً إذ استثنينا معاصريه: ابن رشيق وابن سنان.

(١) المجازات النبوية (٥٩) ت: طه عبد الرؤوف ط: الحلبي.

والثانى : إن عبد الجبار له تحليل دقيق فى نظرية « النظم » التى لهج بها الإمام عبد القاهر من بعده وأرجع أمر الإعجاز إليها .

وتقوم نظرية النظم عند عبد الجبار على الاعتبارات الآتية :

أولاً : أن إعجاز القرآن ليس له من تفسير إلا فصاحته .

ثانياً : أن الفصاحة لا تظهر فى كلماته الأفراد ، وإنما تظهر فى الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة :

وتلك الصفة تكون بواحد من ثلاثة :

* إما أن تكون بالمواضعة .

* أو تكون بالإعراب الذى له مدخل بالضم .

* أو تكون بموضع الكلمة من الجملة .

ويعلق على هذا فيقول بالحرف :

« وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركتها أو موقعها ، ولا بد من هذا الاعتبار فى كل كلمة ، ثم لا بد من إعتبار مثله فى الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض .. فعلى هذا الوجه الذى ذكرناه إنما تظهر الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها (١) » .

تلك خلاصة رأى فى قضيتى النظم والإعجاز عند الإمام عبد الجبار لفكرة الفصاحة - عنده - على هذا التحليل الذى قدمناه إنما هى مرادفة لفكرة النظم ولأن الكلمة كثيراً ما تكون لها مزية على غيرها بحسب الوضع إما من حيث معناها أو من حيث بنيتها :

ولاتخال الإمام عبد الجبار بقصد من حركة الإعراب نفس الحركة من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، وإنما قصده إلى كون الكلمة مرفوعة فهى مبتدأ أو خبر أو فاعل الخ .

(١) المغنى فى أبواب التوحيد والعدل (ج ١٦ ص ١٩٩) نقلاً عن : البلاغة تطور وتاريخ (١١٧) د. شوقي ضيف .

وإلى كونها منصوبة فهي مفعول أو ظرف أو حال أو تمييز. إلخ.
وإلى كونها مجرورة فهي مدخول حرف جار، أو مضاف إليه.
وإلى كونها مجزومة فهي منهي عنها أو شرط وجزاء.. وهكذا.
أما موقع الكلمة في الجملة فهو إما أصيل أو مزال بالتقديم أو التأخير.
وهذا هو التصرف في الأسلوب الذي يتفاضل به الكلام، وتبأرى فيه
المواهب، ويعلو كلام كلاما.

وعند هذا الحد الذي بدأنه بجهود سيبويه واختتمناه بجهود ابن رشيق،
وابن سنان، وعبد الجبار. عند هذا الحد تتوقف المباحث الأدبية، والنقدية،
والبلاغية، ومباحث الإعجاز ثم يجيء دور الإمام.

(دور الإمام عبد القاهر)

ويبدأ دور الإمام عبد القاهر الجرجاني، وتظهر جهوده في عمليتين جليلتين
الأثر: كتابه دلائل الإعجاز، ثم كتابه: أسرار البلاغة، فهو إذن لم يبدأ من فراغ.
وكيف وقد تجمعت بين يديه ثمار أربعة قرون كان الرواد خلالها كخليفة النحل
يمتصون رحيق كل الأزهار ثم سكبوه شهدا وعسلا.

فما الذي صنعه الإمام عبد القاهر؟ أكان مجرد مقلد يدور في فلك من
سبقوه؟ أم أن صلته بهم كانت مبتوتة جملة وتفصيلا؟؟ أم أنه أخذ ممن قبله،
وأعطى من بعده جديدا لم يعرف لغيره قط.؟؟

التسليم بالقول الأول فيه حيف كبير بالإمام عبد القاهر، فهو لم يكن
حاكيا لأدوار من سبقوه أو عالة على نتاجهم.

والتسليم بالثاني فيه مجانية للصواب وإهدار لما بذله الرواد من جهود ماتزال
انجما زهرا في سماء العلم والمعرفة.

أخذ.. ثم عطاء وتجديد

كان دور الإمام عبد القاهر هو دور الآخذ المعطى، ولكن الذي أخذه لا
يضارع الذي أعطاه، فقد كان رحمه الله مجددا حتى في مواضع الاشتراك التي
كتب فيها هو، وكتب فيها من قبله من الرواد.

وكان مجددا في المواضع التي انفرد بها هو، ولم يسبق لغيره الكتابة فيها.

فمن مواضع الاشتراك - مثلاً - التشبيه^(١) . ولكن عبد القاهر حين تناوله ، تناوله تناول المجدد غير المسبوق ، وفرق بين التشبيه والتمثيل تفرقه لم يعرض لها أحد ممن قبله ، وعلى هذا الأساس كان الشعراء عنده نوعين :

شعراء تشبيه كابن المعتز ، ثم شعراء تمثيل كصالح بن عبد القدوس^(٢) وفرق بين التشبيه - فى بعض صوره - وبين الاستعارة ، وهو وإن استلهم هذه الفكرة من القاضى على بن عبدالعزيز الجرجاني^(٣) فإن الإمام عبد القاهر يكاد يكون أول من بدأ البحث فيه لكثرة تحليلاته وتفصيلاته الرائعة حقاً ، وهو بدء قارب النهاية أو انتهى فعلاً .

ذاك نموذج من مواضع الاشتراك . كان فيه الإمام عبد القاهر مجدداً بلانزع ، ومضيفاً إضافات حسنة لا يغنى عنها غيرها من بحوث مَنْ سبقوه بل ومن لحقوا به ، وهى مغنية عن غيرها : سابق ولاحق .

أما الجديد الخالص فقد سلم له منه الكثير ، ومن ذلك الجديد :

مبحث العلاقات بين الجمل

لم يكتشف باحث قبل الإمام عبد القاهر فكرة العلاقات بين الجمل ، وما يترتب على تلك العلاقات من طرائق النظم والتأليف (العطف وترك العطف) أو : « الفصل والوصل » مثلما هو معروف الآن فى مصادر علوم البلاغة قديمها وحديثها . بيد أن هذه التسمية : الفصل والوصل قد ترددت فى كتب السابقين قبل عصر الإمام عبد القاهر ، ولكنها لم يُردَّ منها المعنى الدقيق الذى أرسى قواعده عبد القاهر ، ونسج المتأخرون على منواله .

ويبدو أن أول من ذكرها هو الجاحظ ضمن النقول التى ساقها فى تعريف البلاغة إذ يقول :

(١) درس الامام عبد القادر التشبيه فى فصول متعددة كلها جدة وكادت تستبد بكتابيه أسرار البلاغة (من ٧٠ الى ٢٠٦) ت : رشيد رضا .
(٢) أسرار البلاغة (٧٥) وما بعدها .
(٣) الوساطة (٤١) .

« قيل للفارسي : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل ^(١) ... » ووردت هذه العبارة بلا أدنى تغيير في سر الفصاحة لابن سنان (ص ٥٠) وفي الصناعتين لأبي هلال العسكري حيث قال :

« قيل للفارسي ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل ^(٢) » وإذا كان الجاحظ لم يذكر شيئاً في شرح هذه العبارة فإن أبا هلال قد شرحها شرحاً يعد أقوى دليل على أنهم لم يريدوا منها ما أراداه الإمام عبد القاهر فيما بعد ..

وما ذكره قول الأحنف بن قيس : « ما رأيت رجلاً تكلم فأحسن الوقوف عند مقاطع الكلام ، ولا عرف حدوده إلا عمرو بن العاص رضي الله عنه ^(٣) » .
وقول اكثم بن صيفي : « افصلوا بين كل معنى منقض ، وصلوا إذا كان الكلام معجوناً بعبء في بعض ^(٤) » .

وقول برز جمهر : « إذا مدحت رجلاً ، وهجوت آخر فاجعل بين القول فصلاً حتى يعرف المدح من الهجاء ، كما تفصل في كتبك إذا استأنفت القول واستكملت ما سلف من اللفظ ^(٥) » .

وحكى أن بعض الكتاب كان يفصل بين « الانات » - جمع إن - وبعضهم بين « الفاءات » - جمع فاء ش وبعضهم بين بل وبلى وليس ^(٦) .

« وضح مما تقدم أن المراد بالفصل والوصل في كتابات السابقين على الإمام عبد القاهر إنما هو الوقوف في الفصل ، وكر الكلام في الوصل . هذا في القول .

أما في الكتابة فإن المراد إما قطع المعنى عن المعنى بحيث لا يتوقف أحدهما على الآخر ، وإما وضع علامة عند المواضع التي ينبغي فيها التوقف قليلاً .. مثلما ما هو معروف في آداب تلاوة القرآن الكريم من وقف وسكت أما الوقف فكما عند قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يَسِرُونَ وَمَا يَعْهَدُونَ ﴾ [يس : ٧٦] حيث ينبغي الوقف على « قولهم » وتستأنف التلاوة بـ « إنا نعلم » وإذا

(٢) الصناعتين (٤٥٨) .

(٤) نفس المصدر (٤٦٠) .

(٦) نفس المصدر (٤٦١) .

(١) البيان والتبيين (ج ١ ص ٨٨) .

(٣) الصناعتين (٤٥٨) .

(٥) نفس الموضع .

وصلت القراءة صار قوله تعالى . «إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون» كأنه تفسير لـ «قولهم» وهذا ممتنع!؟

وأما السكت فكما عند قوله تعالى حكاية عن المبعوثين من القبور يوم القيامة ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢] حيث ينبغى السكت عند قوله «مرقدنا» ولو وصلت القراءة لصار «هذا» كأنه مشار به إلى مرقدنا وليس النظم كذلك .

على هذا النهج يمكن فهم المراد بالفصل والوصل قبل الامام عبد القاهر أما هو فقد أراد منه معنى جديدا بكرة لم يهتد إليه السابقون قط .

محاولات شبيهة .. وليست منه

ومن الآنصاف أن نقول : إنه قد جرت محاولات قبل الإمام عبد القاهر شبيهة بمبحث الفصل والوصل عنده، وليس منه، لأنها وقعت بين مفردات والفصل والوصل اصطلاح خاص بالجميل .

فقد ذكر صاحب الأغاني^(١) وصاحب الموشح^(٢) أن الكميت والنصيب، ومعهما ذو الرمة، اجتمعوا فاستنشد النصيب الكميت فأنشده الكميت قصيدته التي مطلعها :

هل أنت عن طلب الإيفاع منقلب

أم كيف يحسن من ذى الشيبة اللعب

فلما وصل إلى قوله :

أم هل ظعائن بالعلياء نافعة

وان تكامل فيها الأنس والشنب^(٣)

(١) الأغاني (ج ١ ص ٣٤٨) .

(٢) الموشح (٣٠٣ - ٣٠٤) .

(٣) الشنب : ماء ورقة فى الأسنان .

عقد النصيب بيده واحداً، فقال له الكميت: ما هذا؟ قال: أحصى خطاك، تباعدت في قولك «الأنس والشنب».

ألا قلت كما قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب^(١)
ورواية الأغاني في تعليق النصيب: تباعدت ما الأنس من الشنب أى أنهما متجافيان فلا يسوغ الجمع بينهما ويرى الآمدى هذا الرأى. ولكنه يذكّر بيت الكميت برواية أخرى. قال:

«وعيب أيضاً الكميت بأن جمع بين كلمتين لاتبشه إحداهما الأخرى وذلك قوله:

وقد راينا بها خودا منعمة رواد تكامل فيها الدل والشنب
قالوا: الدل لا يكون مع الشنب، إنما يكون مع الفنج أو نحوه والشنب إنما يكون مع اللعس أو ما يجرى مجراه من أوصاف الثغر والفم^(٢).
ومنه ما أخذه الآمدى على البحترى في قوله:

تشق عليه الريح كل عشية جيوب العمام بين بكر وأيم
فقد قال معقباً عليه:

«وهذا أيضاً غلط، لأنه ظن أن الأيم هي الثيب، وقد غلط في مثله أبو تمام، وذكرته في اغاليطه^(٣)، فظن البحترى أن الأيم هي الثيب، فجعلها في البيت ضد البكر، والأيم هي التي لازوج لها بكرا كانت أو ثيباً^(٤)».

ومنه ما ذكره الإمام عبد القاهر نفسه حول قول أبى تمام إذ يقول «ومن هنا عابوا قول أبى تمام:

لا والذي هو عالم أن النوى صبر، وأن أبا الحسين كريم

(١) الموازنة (ج ١ ص ٥٠) وما بعدها.

(٢) الموازنة (ج ٣ ص ٣٧٦) وسر الفصاحة (٦٨).

(٣) يقصد حلت محل البكر من معطى وقد زفت من المعطى زفاف الأيم.

(٤) الموازنة نفس الموضع.

وذلك لانه لامناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى ولا تعلق لأحدهما بالآخر (١).

(تجاوز الى الجمل)

فيما تقدم كانت الملاحظات منصبة على وصل المفردات التى لاعلاقة ولاتناسب بينها.

وقد وقفت على كلام القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى تجاوز المفردات إلى الجمل، ومع هذا فلا يبدو أنه كان الشرارة التى ألهمت عبد القاهر فكرته التى اهتدى إليها فى العلاقات بين الجمل وما يترتب عليها من فصل ووصل، لليون الشاسع بين ما ذكره الرجلان.

ومن الخير أن نقتبس نبذا مما قاله القاضى الجرجانى فى هذا الصدد إعطاء لكل ذى حق حقه.

قبل القاضى الجرجانى كان الآمدى قد تعرض لنقد قول البحترى المتقدم «بين بكر وأيم» وعد ذلك غلطاً من الشاعر حيث ظن أن الأيم هى الثيب، وليس الامر كذلك وقال الآمدى:

وسها أيضاً فيه كبار الفقهاء «يقصد الإمام الشافعى رضى الله عنه حيث رأى مثل رأى البحترى فى قوله ﷺ. «الأيم أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن فى نفسها».

فجاء الجرجانى ورأى فى المسألة ما لم ير الآمدى وغيره، حيث نقل فى الأيم عن أصحاب اللغة قولين: أحدهما: أن المرأة قد تكون أيماً إذا لم يكن لها زوج وإن لم تكن نكحت قط، الثانى: أنها لا تكون أيماً إلا وقد نكحت ثم خلت بموت أو طلاق، بكرا كانت أو غير بكر، بنى عليها الزوج أو لم يبن.

ثم حكى عن العراقيين أنهم فسروا الأيم فى الحديث المذكور على ظاهر اللغة فجعلوا الأيم عاماً فى الثيب والبكر، وتأولوا البكر ثم قال:

«وأبى أصحابنا ذلك. فذهب الشافعى إلى أن المراد بالأيم الثيب (٢)».

(١) دلائل الاعجاز (١٧٣).

(٢) الوساطة (٧٦ - ٨٠).

(دفاع عن الامام الشافعى)

وهنا أحس القاضى الجرجانى بضرورة الدفاع عن الشافعى رضى الله عنه، وتبرئته مما اتهمه به الأمدى فقال :

وليس يحفظ عنه، ولا يوجد فى شىء من كتبه أن الأيم والثيب فى اللغة عبارتان عن معنى واحد، فيجد العائب طريقاً إلى عيبه، ولكن لطف فى الفكر فتوصل به إلى استخراج ما غمض على غيره، وذلك أنه رأى الخبر تضمن ذكر الأيم والبكر، ووجد البكر معطوفاً على الأيم، وكان ظاهر الخطاب، وحقيقة اللغة يقتضى تغاير المعطوف والمعطوف عليه، ومن الظاهر عند أهل اللسان أن الشىء لا يعطف على نفسه. هذا هو الأصل المطرد، فإن وجد فى الكلام ما يخرج عنه وأصيب ما يخالف هذه القضية، فزائل عن الظاهر تابع لدليله كما يوجد عموم يخص، وأمر يحمل على النذب، وخبر يراد به الأمر، فلا يترك له موضوعات الأصول، ولا يعترض به على حقائق اللغة ويصل الجرجانى إلى قمة الدفاع عن الشافعى حين يقرر:

«عادة الاستعمال فى اللغات مقدمة على حقائقها، وهى أولى بالظاهر من أصولها.

ويقرب مما نحن بصدده فيقول :

«وكما لا يعطف بالشىء على نفسه، فكذلك لا يعطف على جملة هو بعضها لأنه يكون معطوفاً به على نفسه، وعلى شىء آخر معه (١)».

ثم ينتقل إلى الحديث عن الجمل فيقول :

ولو قال قائل من أهل اللغة، موثوق بسداده : جاءنى عمرو وأكرمنى أبوزيد لوجب أن يكون أحدهما غير الآخر فى مقتضى الظاهر. وكذلك لو قال : وجدت

(١) الوساطة (٨١).

عبد الله عاقلا، وأبا محمد فاضلا، لكان المعقول منهما تغايرهما، وإن أمكن أن يكون المسمى هو المكنى^(١).

أجل: هذا كلام فى عطف الجمل أورده القاضى الجرجانى، ملاحظا أن العطف بالواو يقتضى المغايرة، كما لاحظ من قبل امتناع عطف الشئ على نفسه. ومن غير الظاهر عدم التغاير إذا دلت على ذلك قرينة.

فإذا ضمنا كلامه فى الجمل إلى كلامهم فى المفردات، وهو كل ما عثرنا عليه فى كتابات ما قبل الإمام عبد القاهر، فهل هذا - مع ندرته - يصلح أن يكون أساسا لما فصله الإمام عبد القاهر فى العلاقات بين الجمل أو الفصل والوصل كما استقر عليه الاصطلاح؟

أنا لا أستبعد أن تكون هذه «البوادر» بمثابة ضوء رقيق جداً لفتت نظر الامام عبد القاهر إلى التفسير، أما أن تكون أساسا بنى هو عليه أصول الفكرة وفروعها فذلك ما لا يمكن الاقتناع به ولا قبوله، لأن فكرة الفصل والوصل أو العلاقات بين الجمل ولدت على يد الامام عبد القاهر وترعرعت حتى بلغت الكمال. وإذا كان السابقون على الامام قد غفلوا عن هذا المبحث، فإن الذين جاؤا من بعده داروا فى فلكه ولم يكن لهم من فضل إلا أن يرددوا ما قاله مع إضافات لهم أوحى بها كتابات الامام نفسه، وهذا ما سنعرض له الآن.

منهج الامام فى اكتشاف العلاقات بين الجمل

تبين مما تقدم إن الامام عبد القاهر لم يبدأ من فراغ فى كثير من المباحث البلاغية، وإن كان له فى كل قديم تجديد. ولكنه فى بعض المباحث قد بدأ من فراغ، ومن هذه المباحث (مبحث الفصل والوصل). فلم يكن بين يديه مما تركه السابقون شئ يذكر فى هذا المبحث، فكان جديدا عنده. فى أصل الفكرة، وفى المنهج الذى اتبعه فى تقعيدها، وفى اقتداء اللاحقين به فيها.

(١) أى أن (أبو زيد) هو عمرو فى المثال الاول وأبا محمد هو عبد الله فى المثال الثانى.

وقد بدأ الإمام - رحمه الله - الفكرة بجملته بين فيها خطر الموضوع ودقته فقال :

« اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها، والحىء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص، والأقوام طبعوا على البلاغة، وأوتوا فنا من المعرفة، فى ذوق الكلام هم بها أفراد، وقد بلغ من قوة الأمر فى ذلك أنهم جعلوه حداً للبلاغة فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : معرفة الفصل من الوصل، ذلك لغموضه ودقة مسلكه، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد إلا كمل لسائر معانى البلاغة (١) .

والإمام عبد القاهر قد أكسب « الفصل والوصل » الذى كان يتردد قبلاً معنى جديداً هنا، لم يكن فى حسابان السابقين، بل هو قد نقله إلى « فن » دقيق محدد المعالم والقسمات، بعد أن كان مجرد قول يتردد خال من كل مضمون . أو له مضمون ضحل، مثلما ورد فى الصناعتين لأبى هلال كما تقدم آنفاً .

ومنذ البداية أخذ اللاحقون يقتدون بالإمام عبد القاهر حتى فى ترديد هذه المقدمة تارة بالمعنى، وأخرى باللفظ والمعنى معاً، مع تغيير يسير :

فالسكاكى نقل المعنى فقال عن جهات الفصل والوصل :

إنها لمحك البلاغة، ومتقد البصيرة، ومضمار . النظار، ومتفاضل الأنظار ومعيار قدر الفهم، ومسبار وغور الخاطر، ومنجم صوابه وخطئه، ومعجم جلاله وصدئه، وهى التى إذا طبقت فى المفصل شهدوا لك من البلاغة بالقدح المعملى وإن لك فى إبداع وشيها اليد الطولى (٢) .

ويقول الخطيب مبيناً منزلة الفصل والوصل من البلاغة :

(١) دلائل الاعجاز (١٧٠ - ١٧١) .

(٢) مفتاح العلوم (١٠٨) .

« فن منها عظيم الخطر، صعب المسك، دقيق المأخذ . لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علماً بكنهه إلا من أوتى في فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورزق في إدراك أسرارهِ ذوقاً صحيحاً . ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك، إنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه وأن أحداً لا يكمل فيه إلا كمل في سائر فنونها(١) » .

وينهج العلوى نفس النهج فيقول في مقدمة المبحث :

« وهو دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد، غزير الأسرار، ولقد سئل بعض البلغاء عن ماهية البلاغة فحدها بمعرفة الفصل والوصل(٢) » . وسلك نفس المسلك بهاء الدين السبكي في شرحه على التلخيص ونقل نفس عبارة « الفصل والوصل » كما فعل الخطيب وصاحب الطراز ثم قال بعدها :

« كذا نقله الخفاجي في سر الفصاحة، والبيانين . قلت : والذي قال ذلك هو أبو علي الفارسي نقله - أي الخفاجي - عن العسكري في الصناعتين، وقصد بذلك المبالغة، وإن من كمل فيه لا بد أن يكون كمل في غيره(٣) » .

وهذا الذي ذكره السبكي خطأ، فليس أبو علي الفارسي هو أول من حد البلاغة بأنها معرفة الفصل من الوصل، فقد ورد هذا القول في كتب الجاحظ كما تقدم، ولو كان هذا القول لم يعرف إلا عن أبي علي الفارسي لما ورد ذكره في كتب الجاحظ الذي توفي عام ٢٥٥ هـ . وأبو علي الفارسي كما جاء عن ياقوت توفي عام ٣٧٧ هـ عن نيف وتسعين سنة(٤)، فيكون مولده عام ٢٨٤ هـ - إذا فسرنا النيف بـ: من واحد إلى ثلاثة أي بعد وفاة الجاحظ بنحو ٢٩ عاماً . ١٩٠

(١) الأيضاح (٨٦) .

(٢) الطراز (ج ٢ ص ٣٢) .

(٣) عروس الأفراح: شروح التلخيص (ج ٣ ص ٢) .

(٤) معجم الأدباء (ج ٧ ص ٢٣٣) المجلد الرابع .

ويبدو أن الذى أوقع صاحب عروس الأفراح فى هذا الخطأ أن العبارة فى كتب الأقدمين مسبوقة بقولهم: « وقيل للفارسى ما البلاغة؟ فظن أن الفارسى المسئول هو أبو على، وليس الأمر كما ذكر؟

أسس منهج البحث عند الامام عبد القاهر

ثم انتقل الإمام عبد القاهر - بعد هذه المقدمة - يضع أسس المنهج على النحو الآتى:

أولاً: قاس العطف فى الجمل على العطف فى المفردات.

ثانياً: فرق بين نوعين من الحروف العاطفة: الأول هو خصوص الواو والثانى حروف العطف غير الواو: الفاء، ثم، أو. وهكذا.

ثالثاً: فرق بين نوعين من الجمل المعطوف عليها: جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب.

رابعاً: فرق بين نوعين من العلاقات بين الجمل: نوع يقتضى ترك العطف (الفصل) ونوع يوجب (الوصل).

وعلى هذا المنهج العلمى المنظم مضى الإمام عبد القاهر - بذكائه الحاد، وعلمه الغزير، وذوقه السليم - يعرض، ويحلل، ثم يستنتج ويُقَعِّدُ لفن من أرقى فنون البلاغة وأخفاها أسراراً وعللاً، وهاك شروحا موجزة وافية لأسس المنهج التى أدار عليها البحث.

* * *

قياس الجمل على المفردات

قال رحمه الله :

« وأعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها . ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني (المعطوف) في إعراب الأول (المعطوف عليه) وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل (فاعل^(١)) مثله، والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك له في ذلك .

وإذا كان هذا أصله في المفرد، فإن الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين: أحدهما أن يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريا مجرى عطف المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهرا، والاشراك في الحكم موجودا^(٢) » ويمثل لهذا بقوله: مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح وقال أن الجملة الثانية في موضع جر لأنها صفة النكرة.

والقول بأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب إلا إذا وقعت موقع المفرد، لم يشع قبل كتابات عبد القاهر، وشاع بعده في كتب اللاحقين.

كالخطيب^(٣)، وشرح تلخيصه^(٤)، والعلوي^(٥) وكل من تناول الكلام في هذا المبحث استنار بما كتبه الامام رضى الله عنه.

(١) ما بين العلامتين (فاعل) زيادة ليست في الأصل، ولكن السياق يقتضيها.

(٢) دلائل الإعجاز (١٧١).

(٣) الأيضاح (٨٦).

(٤) شروح التلخيص (ج ٣ ص ٥ - ٧).

(٥) الطراز (٣٣).

وقد استدرك على هذا الاطلاق الدسوقي في حاشيته على شرح السعد فقال . «إنما شبه المصنف عطف الجملة التي لها محل من الاعراب بالمفرد، لأن الأصل والغالب في الجملة التي لها محل من الاعراب أن تكون واقعة في موضع المفرد . وإنما قلنا الأصل ذلك، لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن لها محل من الاعراب وليست في محل مفرد(١)» .

وهذه لفته جميلة من الدسوقي حيث جعل الحكم أغلبياً لا كلياً لما استقر عند النحاة من أن خبر ضمير الشأن - ومثله القصبة - لا يكون إلا جملة وبها ورد التنزيل كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [المزمل: ٢٠] .

فجعله .. لاتعمى .. خبر الضمير الهاء وجملة سيكون خبر ضمير الشأن المحذوف إذ التقدير أنه سيكون فان محففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف .

ونضيف إلى ما ذكره الدسوقي موضعاً آخر، وهو الجملة الواقعة خبر لكاد أو إحدى إخوانها، فقد أجمع النحاة على أن خبر هذه الأفعال الناقصة الاعراب محلها النصب وليست واقعة موقع المفرد، وإلا لما تحقق شرط النحاة فيها من كونها جملة فعلها مضارع . وعلى هذا جاء التنزيل كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ﴾ [النور: ٣٥] وشعر العرب الخالص ونثرهم كقول الكلحبة اليربوعي التميمي:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوَشَاةُ هَنْدُ غَضُوبُ

ولا عبرة بما أشار إليه ابن مالك في ألفيته من قوله:

لكن ندر .. غير مضارع لهذين خبر .

ولا لما اسشهد به عليه ابن هشام من قول الشاعر:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مَلْحًا دَائِمًا لَا تَكْثُرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

(١) حاشية الدسوقي على شرح السعد - شروح التلخيص (ج ٣ ص ٧) .

حيث جاء وصائما خبرا عن عسيت .

وقول الشاعر:

فأبت إلى فهم وما كدت آتبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

لأن البيت الأول مجهول القائل، والثاني متنازع في روايته^(١).

وحتى لو صح هذا فإنه مخصوص بالأداتين (عسى - كاد) ولا يعم كل النواسخ في هذا الباب، ولهذا قال ابن مالك: لهذين خبر وهما خصوص الفعلين كاد، وعسى.

التفرقة بين نوعين من الحروف العاطفة

فرَّق عبد القاهر بين نوعين من حروف العطف - كما تقدم - النوع الأول الواو والثاني ما عدا الواو مثل الفاء وثم وأو، وصارت هذه التفرقة سمة من سمات منهجه الذي شاع في كتابات المتأخرين: قال رحمه الله:

«واعلم إنما يعرض الأشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، ذلك لأن تلك تفيد مع الاشارة معانى مثل أن الفاء توجب الترتيب من غير تراخ، وثم توجبه مع تراخ، وأو تردد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإذا عطفت بواحد منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة^(٢)...»

وليس للواو معنى سوى الاشارة في الحكم الذى يقتضيه الإعراب، الذى اتبعت فيه الأول. فإذا قلت: جاءنى زيد وعمرو لم تفد بالواو شيئا أكثر من إشارك عمرو فى المجيء الذى أثبتته لزيد، والجمع بينه وبينه، ولا يتصور إشارك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشارك فيه^(٣).

ويترتب على هذه التفرقة أن أمر العطف بغير الواو سواء كان بين المفردات أو الجمل يسير، لأن لغير الواو معانى خاصة تؤديها فى التركيب فوق مجرد الاشارة فى الحكم الإعرابى.

(١) انظر: شرح ابن عقيل (ج ١ ص ٣٢٤) ت الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .

(٢) دلائل الاعجاز (١٧٢).

(٣) نفس الموضع.

ولما كانت الواو ليس لها معنى سوى مجرد الاشارة فى الحكم الإعرابى فإنه حين يخلو المقام من ذلك الحكم - وبخاصة بين الجمل - فإن شأن العطف بها يغمض ويدق .

وهذا يقضى بنا إلى الأساس الثالث من أسس المنهج إذ به تتجلى حقيقة الباب كله .

التفرقة بين نوعين من الجمل

النوعان اللذان فرّق بينهما الإمام عبد القاهر من الجمل هما :

الأول : جمل لها محل من الإعراب، وهذا النوع متى أريد تشريك جملة أخرى فى حكم إعرابى لجملة منها وجب عطفها عليها بالواو، وقد مثل له أنفا بقوله : مررت برجل خلقه حسن، وخلقُه قبيح، ولا يتطلب شىء آخر يصحح العطف غير إرادة التشريك، فيكتفى به مناسبة مناسبة بينهما، ومفهوم هذا أنه إن لم يرد التشريك امتنع العطف، وهو مفهوم صحيح وإن كان لم يمثل له .

الثانى : الجمل التى لا محل لها من الإعراب، وأمر العطف فيها خفى غامض، وهو لب المشكلة، لأن العطف لا بد فيه من مناسبة خاصة، وخلوها من الإعراب مؤذن بامتناع العطف لفقد المناسبة، وفى ذلك يقول الإمام : «والذى يشكل أمره هو الضرب الثانى، وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى كقولك : زيد قائم وعمرو قاعد لاسبيل لنا إلى أن ندعى أن الواو أشركت الثانية فى إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه^(١)» ويخلص من هذا إلى أن العطف هنا ليس سببه التشريك فى الاعراب، فهو هنا معدوم، وأن العطف وتركه لا يستويان لو قيل : زيد قائم وعمرو قاعد ؟!

ويفضى به هذا كله الى تقرير الجامع « بين الجملتين الحاليتين من الاعراب، ويتحقق الجامع باعتبارين أحدهما فى المسندين إليهما . وفيه يقول :
فإننا نرى امراً آخر نحصل معه على معنى الجمع، وذلك أنا لانقول : زيد

(١) نفس المصدر (١٧١) .

وعمره قاعد، حتى يكون عمر بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين بحيث إذا عَرَفَ السامع حال الأول عنه أن يعرف الثاني (١) .

والثاني فى المسندين، وفيه يقول :

« كما يجب أن يكون المحدثُ عنه (المسند إليه) فى إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر الأول . فلو قلت : زيد طويل القامة وعمره شاعر كان خُلُفاً، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنما الواجب أن يقال : زيد كاتب وعمره شاعر وزيد طويل القامة وعمره قصير (٢) ... »

وبهذا حدد الإمام عبد القاهر المناسبة الخاصة أو «الجهة الجامعة» التى ينبغى أن تتحقق بين الجملتين العاريتين من الإعراب حتى يمكن عطف ثانيتهما على أولاهما، وفكرة «الجهة الجامعة» هنا مناظرة للحكم الإعرابى فى الجمل التى لها محل منه فى أن كلا منهما حتم فى تصحيح العطف .

التفرقة بين نوعين من العلاقات بين الجمل

هذه هى الخطوة الأخيرة فى منهج الإمام عبد القاهر فى مبحث الفصل والوصل، فصل فيها القول فى نوعين من العلاقات :

نوع يقتضى ترك العطف (الفصل) وله عنده ضابطان :

(أ) غاية الاتصال .

(ب) غاية الانفصال .

ونوع يقتضى العطف (الوصل) وحدهُ بأنه واسطة بين الأمرين .

وبهذا وصل الإمام عبد القاهر إلى قمة هذا المبحث، وقد مثل لهذه الصور الثلاث، وكان جل تمثيله فى القرآن الحكيم، وجال بفكره الصائب فى كل نص

(١) نفس المصدر (١٧٢ - ١٧٣) .

(٢) نفس المصدر (١٧٣) .

استشهد به، وغاص وراء أسرارهِ ومعانيهِ ووضح حقائق العلاقات بين ما هو متصل، وأسباب الانبثات في ما هو منفصل، وفي هذا يقول:

الجميل على ثلاثة اضرب: جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع، الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة؛ لشبه العطف فيها - لو عطفت - بعطف الشيء على نفسه وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي يكون قبله، إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الإسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه فيكون حقها العطف. وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون معه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له... وحق هذا ترك العطف البتة؛ فترك العطف يكون للاتصال إلى الغاية، أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين^(١)...

وهذه الصور هي التي أطلق عليها المتأخرون بدءا من السكاكي ومن بعده الخطيب القزويني^(٢).

كمال الاتصال: وهو من دواعي الفصل.

كمال الانقطاع: وهو من دواعي الفصل كذلك.

المتوسط بين الكمالين: وهو داعي الوصل الوحيد عند الإمام عبد القاهر.

صور الفصل والوصل عند المتأخرين وصلتها بمباحث الامام

مجموع صور الفصل والوصل عند المتأخرين ست^(٣): أربع منها للفصل وهي: كمال الاتصال، كمال الانقطاع، شبه كمال الاتصال، شبه كمال الانقطاع واثنتان للوصل وهما:

المتوسط بين الكمالين، كمال الانقطاع مع إيهام الفصل غير المطلوب:

فهل معنى ذلك أن المتأخرين قد اهتموا إلى ثلاث صور من العلاقات لم يكن الإمام عبد القاهر قد اهتمدى إليها؟

(١) دلائل الإعجاز (١٨٨) وما بعدها.

(٢) انظر مفتاح العلوم للسكاكي (١٠٩) والايضاح للخطيب (٨٧، ٩٣).

(٣) هذا التقسيم خاص بالجميل التي لا محل لها من الإعراب.

إن الجديد فى هذه الصور الست هو :

شبه كمال الاتصال ، وشبه كمال الانقطاع ، كمال الانقطاع مع الایهام وبالرجوع إلى ما كتبه الإمام عبد القاهر نجد صورة من هذه الصور تحدث عنها الإمام بصراحة وإن لم يسمها كما سماها المتأخرون ، بل وقد أكثر من التمثيل لها حتى أصبحت شواهدا من القرآن والشعر أكثر الشواهد فى الموضوع كله^(١) ، وهى صورة الجملة المنزلة منزلة الجواب عن سؤال محذوف تضمنته الجملة الأولى :

ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر أن هذه الصورة من أفراد « كمال الاتصال » وصريح كلام المتأخرين أنها « شبه كمال الاتصال » يقول الامام عبد القاهر فى فصل قوله تعالى : « الله يستهزىء بهم » عما قبله :

وها هنا أمر سوى ما تقدم بوجب الاستئناف وترك العطف ، وهو أن الحكاية عنهم - المنافقين - بأنهم قالوا كيت وكيت ، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم . أتزل بهم النعمة عاجلا أم لاتزل .. وإذا كان كذلك كان هذا الكلام الذى هو قوله تعالى : « الله يستهزىء بهم » فى معنى ما صدر جوابا عن هذا المقدر وقوعه فى أنفس السامعين . كان حقه أن تؤتى به مبتدأ غير معطوف^(٢) .

وعلى هذا النحو يمضى فى تبیین هذه الصورة مكثرا من التمثيل لها من أقوال الشعراء . وهى نفس الشواهد التى ذكرها الخطيب من بعده وشاعت فى كتابات اللاحقين إلى اليوم .

القول المفصول فى القرآن استئناف كله

وتقود هذه الفكرة الامام عبد القاهر إلى وضع قاعدة عامة رأى أنها تطبق على كل ما جاء فى القرآن الكريم من لفظ « قال » مقطوعا عما قبله وهذا كلامه :

(١) الدلائل (١٨١ - ١٨٧) .

(٢) الدلائل (١٨١ - ١٨٢) .

« واعلم أن الذى تراه فى التنزيل من لفظ قال مفصّولا غير معطوف هذا هو التقدير فيه (١) .. »

وساق على هذا جملة من الشواهد القرآنية قد سلمت له : إلا شاهدا واحدا فإننا ننازعه فيه ، وهو قوله تعالى حكاية عن إبراهيم للمرسلين إليه وقد حسِبَهم ضيوفاً .

قال : « فما خطبكم أيها الرسولون . قالوا : ﴿ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴾ [الحجر : ٥٨] حيث جعل قول المرسلين جوابا عن سؤال مقدر . وقدم له بقوله ، ومما هو فى غاية الوضوح .. ثم أردف .

وذلك أنه لا يخفى على عاقل أنه جاء على معنى الجواب ، وعلى أن ينزل السامعون كأنهم قالوا : فما قال الملائكة ؟ فقليل : قالوا : « إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين (٢) » .

ولسنا مع الإمام فيما ذهب إليه هنا ، لأن هذه الجملة واقعة جوابا للسؤال المذكور فى الآية قبلها : قال « فما خطبكم أيها الرسولون » والجواب بها إبراهيم نفسه عليه السلام لا السامعون المقدر صدور سؤال عنهم ، وحتى لو سلمنا بهذا فإن سؤال إبراهيم المذكور - وكذلك كل ما كان مثله - أولى بالرعاية من السؤال المقدر ؟ !

والخلاصة أن هذه الصورة - شبه كمال الاتصال - كانت من أبرز الحالات التى أولاهها الإمام عبد القاهر عنایته ، فليست هى بجديدة محسوبة لمن جاء بعده ، وليست لهم فيها إلا التسمية فحسب ، أما الفكرة نفسها فهى من مباحث الإمام بلا أدنى نزاع .

(شبه كمال الانقطاع)

أما صورة شبه كمال الانقطاع ، فهى وإن لم ينص عليها الامام ، ولم يمثل

(١) نفس المصدر (١٨٥) .

(٢) الدلائل (١٨٦ - ١٨٧) .

لها صراحة فإن كتاباته هي التي أوحى للمتأخرين بها فقد كتب الامام عن نظائرها وأشباهها، وذلك حين منع أن يعطف قوله تعالى :

« الله يستهزئ بهم على جملة : قالوا من قول المنافقين قبلها : « قالوا : إنا معكم » .

وبين سبب القطع بأن جملة قالوا جواب لقوله : وإذا خلوا إلى شياطينهم فهي مقيدة بالظرف، والعطف عليها يقيد المعطوف « الله يستهزئ بهم » بما قيد به المعطوف عليه، فيكون استهزاء الله بهم وقت خلوهم إلى شياطينهم، وهذا مدفوع، لأن استهزاء الله بهم حاصل لهم خلوا أم لم يخلوا .

وقد بين في صدر هذا الفرع بأن جملة « الله يستهزئ بهم » كان من حقها أن تعطف على ما قبلها، ولكنها قطعت لهذا الاعتبار، كما قطعت عن قولهم « إنا معكم » وعن قولهم « إنما نحن مستهزئون » مع أن من حقها أن تعطف، وإنما قطعت لئلا تصبح حكاية عنهم ومن مقولهم مع أنها من مقول الله .

وعلى هذا المنوال منع عطف قوله تعالى : « ألا إنهم هم المفسدون » على نظائرها ما تقدم في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة : ١١]

وكذلك منع عطف قوله تعالى : « ألا إنهم هم السفهاء » على ما قبله من قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنْتُمْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ﴾ [البقرة : ١٢] لأن عطف كل منهما يؤدي إلى خلاف المقصود من التقييد بالظرف أو كونه من مقول القائلين .

على أن في منع عطف قوله تعالى « ألا إنهم هم السفهاء » مانعا آخر قد صرح الإمام به غير ما تقدم وهو : أن أنؤمن استفهام (يعنى إنشاء) وألا إنهم هم السفهاء خبر، ولا يعطف الخبر على الاستفهام^(١) هذا ما قاله رحمه الله، ثم جاء

(١) دلائل الاعجاز (١٧٩ - ١٨١) .

المتأخرون واستثمروه فى تقرير صورة شبه كمال الانقطاع التى مثلوا لها بقول الشاعر:

وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم

وحلوه بمثل ما حلل به الإمام موانع الوصل فى المواضع الثلاثة المتقدمة فقالوا: لم يعطف أراها على تظن لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على أبغى لقربه منه، مع أنه ليس بمراد^(١) أى لئلا يصبح أراها من مظنونات سلمى وهو من كلام الشاعر المتهم عند سلمى بأنه يبحث عن خليفة سواها، وهو يتهمها بالضلال فى ظنها الكاذب.

فكل من هذه المواضع (الأربعة) الأصل فيها أن تعطف بعضها على بعض لولا هذا العارض الذى عرض. وقد عد الإمام عبد القاهر القطع فى هذه المواضع أصلا من أصول هذا المبحث قال: ومما هو أصل فى هذا الباب أنك ترى الجملة وحالها مع التى قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها^(٢) ومن هذا يتبين فى وضوح أن ما سمى عند المتأخرين بـ شبه كمال الانقطاع أمر لم يكن جديدا على مباحث الامام، ولكنه قد اهتدى إليه ومثل له بثلاثة شواهد، بينما لم يمثل له من بعده إلا بمثال واحد، وليس لهم من فضل إلا التسمية فحسب وعلى هذا فكل من:

كمال الاتصال، وشبه كماله، وكمال الانقطاع وشبه كماله، والتوسع بين الكماليين، هذه العلاقات الخمس كلها وثيقة العرى يعمل الإمام عبد القاهر رحمه الله؛ وليس فيها جديد خالص أورده المتأخرون - إلا التسمية - لم يهتد هو إليه. ولم يبق من الصور الست إلا كمال الانقطاع مع إيهام الفصل خلاف المقصود. وهذه الصورة ليس لها عندهم إلا مثال واحد مأثور أورده الجاحظ حيث قال: ومما يروى عن أبى بكر من أنه عرض لرجل معه ثوب فقال له أتبيع الثوب؟

(١) الايضاح (٩٠) وشروح التلخيص (ج ٣ ص ٥٠).

(٢) دلائل الاعجاز (١٧٨).

فأجابه : لا عافاك الله . وتاذى أبو بكر مما يوهمه ظاهر اللفظ إذ قد يظن أن النفي مسلط على الدعاء . فقال له : لقد علمتم لو كنتم تعلمون قل : لا وعافاك الله (١) والخطيب أورد المثال هكذا كقول البلغاء : لا وأيدك الله (٢) .

وجاراه شراح التلخيص وأصحاب الحواشي (٣) ومنهم من روى العبارة لا ويرحمك الله (٤) .

هذه الصورة - وحدها - لم ترد في كتابات الإمام عبد القاهر وإنما هي من إضافات الخطيب .

والواقع أن هذه الصورة، والصورة التي قبلها - شبه كمال الانقطاع - ليستا علاقيتين جديدتين بين الجمل خارجتين عما قرره الإمام رحمه الله .

فما اسموه - شبه كمال الانقطاع - إنما هو من صور التوسط بين الكمالين لاتفاق الجملتين تظن - أراها - في الخبرية لفظاً ومعنى ، ولما امتنع العطف فيهما للعارض الذى تقدم آثروا أن يطلقوا عليه كمال الانقطاع ، وما هو منه . وبهذا يمكن حصر العلاقات بين الجمل في الصور الأربع الآتية ثلاث للفصل وهي :

١ - كمال الاتصال .

٢ - كمال الانقطاع ما لم يؤد الفصل إلى خلاف المقصود فيوصل .

٣ - شبه كمال الاتصال .

وواحدة للوصل وهي :

٤ - التوسط بين الكمالين ما لم يؤد الوصل إلى خلاف المقصود فيفصل .

وفى ظل هذا التقسيم تصبح صورتان الآخريان حالتى استثناء من أصل عام ، وتصبح العلاقات كلها مستقاة من مباحث الإمام رحمه الله .

(١) البيان والتبيين (ج ١ ص ٢٦١) .

(٢) الايضاح (٩٣) .

(٣) شروح التلخيص (ج ٣ ص ٦٨) وبهاء الدين السبكي بجعل الواو زائدة لا عاطفة .

(٤) الدسوقي فى حاشيته على السعد (ج ٣ ص ٦٩) .

إضافات المتأخرين

وبعد التسليم بأن هذه الأصول إنما هي من عمل الإمام عبد القاهر فإننا نسلم بأن للمتأخرين - وبخاصة الخطيب - إضافات حسنة لها في هذا المبحث قيمتها، كما كان للسكاكي من قبله بعض الإضافات الممتازة كتقسيمه الثلاثي للجامع: عقلي، وخيالي، ووهمي، والاستشهاد الموفق عليه، ومحسنات الوصل وللخطيب شرحه المستقصى لأحوال العلاقات: بم يكون كمال الانقطاع؟ وكمال الاتصال والسر البلاغي في تأكيد المؤكد والإبدال من المبدل منه، والبيان بعد الابهام وبم يكون التوسط.

ثم جاء دور شراح التلخيص وأصحاب الحواشي وأخذ البحث اتجاهها آخر نحو الإعراب والمحاكاة الجدلية، ومع مالهم من دراسات طيبة، فإنهم جنحوا كثيراً عن الجادة حتى لقد أوصل بعضهم صور العلاقات بين الجمل - فصلاً ووصلاً - إلى ستمائة ألف، وستة عشر ألفاً، وتسعمائة وعشرين قسماً (١) بعد أن كانت أربع صور في مباحث الإمام عبد القاهر.. ١٩٠

الإمام عبد القاهر: متبع مجدداً ومبتدع غير مسبوق

أجل. أن هذا العنوان هو خلاصة البحث كله، فالإمام عبد القاهر لم يبدأ من فراغ، ولكنه لم يذب شخصيته العلمية في بوتقة من سبقوه. فما من موضوع تناوله بالدراسة، وكان قد بحث من قبله، إلا وأضاف إليه جديداً لم يعهد لغيره، فجمع ما تفرق من مباحث البلاغة في عرض مشرق، وصياغة أنيقة، وأسلوب صقيل، حتى عدّه أحد الباحثين المحدثين واحداً من ثلاثة بدأ على أيديهم فن ثم اكتمل.

أحدهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، بدأ العروض على يديه واكتمل
وثانيهم سيبويه؛ بدأ النحو على يديه واكتمل.

والثالث الإمام عبد القاهر، بدأت البلاغة على يديه واكتملت (٢).

(١) شروح التلخيص (ج ٣ ص ٦-٧).

(٢) أحمد مصطفى المراغي (تاريخ علم البلاغة والتعريف برجالها) ص ٢١.

هذا.. وقد سلم للإمام عبد القاهر الكثير من المباحث البلاغية - بعد مواضع الاشتراك - منها مبحث الفصل والوصل على النحو الذى قدمناه فهو أبو عذرتة، وواضع نبتته، ومتعهد عوده، ومفتق اكمامه، ومجتنى ثماره . أعطى مَنْ بعده أضعاف أضعاف ما أخذ هو ممن قبله؛ جامعا بين الاستفادة والافادة خير جمع وأبقاه .

الحكمة.. والمثل.. والتمثيل

نظرات فى اصولها وخصائصها الفنية^(١)

تتفاوت قيم الكلام كما تتفاوت قيم «النقود» فهى قد تتساوى فى «العدد» ولا تتساوى فى «القيمة» فقطعة واحدة منها تساوى فى القيمة عشرات القطع، بل مئاتها، وإن أطلق على كل منهما رقم واحد . أو تتفاوت قيمه، أى الكلام، تفاوت قطعتين من «المعادن» وزنهما واحد، فليس مثقال من «الفضة» يعدل مثقالا من «الذهب» ولا مثقال من «النحاس» يعدل واحدا منهما، وإن اتحد الوزن .

أو كما تتفاوت قيم «الحجوم» المتماثلة فى المقدار، إذا اختلفت طبيعة المادة المكونة، لها، لأن الحجوم لا ينظر فيها عند «الموازنة» والتقويم إلى ما يشغله كل حجم من الفراغ، وإنما ينظر فيها إلى أعيانها وأجناسها .

بسم يتفاضل الكلام

هذه مثل ثلاثة لتفاوت قيم الكلام . فهو لا ينظر فيه إلى طوله وقصره، وكونه كلاما وكفى، وإنما ينظر فيه إلى مضامينه ومعانيه، وتراكيبه، ومبانيه، وبقدر ما يحمله الكلام من تلك الخصائص تكون قيمه، وبها يقدم كلام على كلام . وفى الحكم والأمثال والتمثيل تظهر خصائص الكلام البليغ فى مبانيه ومعانيه، وتجمع بين الإقناع والإمتاع، وهما غايتان تضيفان على الكلام الذى يؤديها جمالا وسحرا، وروعة وخلافة، وبها صارت الحكم والأمثال حكما

(١) نشر هذا البحث فى مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة العدد

الثانى ١٤٠٤ .